



مبادرة فكرية جديدة: إطلاق منصة الأمة لمواجهة التضليل الإعلامي وتعزيز التواصل بين شعوب العالم الإسلامي





إرشادات للكتاب:

ترحب «الأمة» بالمقالات التي تظهر عمقًا ووضوحًا ودقة تحليلية، مع طرح منظم وفهم متين لسياق الموضوع. كما ترحب بالمساهمات التي تتناول الجغرافيا السياسية العالمية، والعالم الإسلامي، والتطورات السياسية والاقتصادية والمنظورات التاريخية، إضافةً إلى ما تشهده مختلف المجتمعات، والإسلامية خاصة، من تحولات اجتماعية وثقافية وتكنولوجية.

ضوابط النشر:

- يجب أن يتراوح طول المقال بين ١٠٠٠ و ١٣٠٠ كلمة، وأن يكون مكتوبًا بلغة عربية واضحة ورصينة.
- يُرجى تضمين الاسم الكامل للمؤلف ونبذة موجزة عنه وإرفاق صورة شخصية (اختياري).
- يجب أن يكون المقال أصليًا وغير منشور سابقًا. يتحمل الكاتب مسؤولية دقة الحقائق والتوثيق الصحيح والحفاظ على النزاهة الفكرية.
- على الكاتب أن يقدم حججًا منطقية مدعومة بأدلة موثوقة عند الاقتضاء.
- تحتفظ «الأمة» بحق التعديل المناسب على المقالات وفق سياستها التحريرية.
- تحتفظ «الأمة» بحق نشر المادة أو عدمه.
- تُرسل المشاركات إلى: info@al-ummah.org

إشعار حقوق الطبع والنشر:

جميع المقالات والمحتويات المنشورة على موقع «الأمة» وفي مجلتها المطبوعة والرقمية محمية بموجب قوانين حقوق الطبع والنشر المعمول بها، وتظل ملكية فكرية لمؤسسة الأمة.

ما لم يُنص على خلاف ذلك، لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذه المنشورات، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو عن طريق النسخ الضوئي أو التسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مؤسسة الأمة.

من خلال تقديم أعمالهم، يقر المؤلفون ويوافقون على أنه عند قبول العمل ونشره، تعود حقوق الطبع والنشر للمادة المنشورة إلى مؤسسة الأمة. والآراء الواردة في المقالات الفردية تعبر عن وجهات نظر مؤلفيها، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المؤسسة.

رسم خارطة طريق نحو نهضة فكرية

■ **الحياد:** رفض الانحياز إلى أي أجندات مذهبية أو أيديولوجية أو سياسية.

■ **الاعتدال:** الوقوف في مواجهة التطرف والتعصب وكل خطاب يثير الفرقة والانقسام.

■ **النزاهة:** الالتزام بالتحليل القائم على الأدلة والمنهجية الأكاديمية الرصينة.

■ **الشمول:** احترام التنوع وتعزيز الحوار البناء بين مختلف المدارس الفكرية.

تأتي هذه المبادرة استجابةً لتحَدُّ معاصر بالغ الأهمية. فالمسلمين يشكلون أكثر من ربع سكان العالم، نعم؛ لكن حضورهم في المشهد الإعلامي والمعرفي العالمي لا يزال دون المستوى المأمول. كما تعاني مؤسسات إعلامية عديدة في دول منظمة التعاون الإسلامي من ضعف الاستثمار وهيمنة تغطية الأحداث الآنية وردود الأفعال على الأخبار وتناول الأمور بعاطفية منحازة، مما أسهم في اتساع الفجوة المعلوماتية.

ومن هنا، تنطلق «الأمة» لتكون أكثر من مجرد وسيلة إعلام؛ فهي مشروع فكري يسعى إلى إعداد جيل جديد من الباحثين والصحفيين وصنّاع السياسات، يمتلك القدرة على فهم التحولات المتسارعة في العالم، سياسيًا واقتصاديًا وتكنولوجيًا، والتعامل معها برؤية حكيمة، وتحليل موضوعي واستشراف واعي للمستقبل.

■ بفضل الله تعالى وتوفيقه، تحقق الحلم الذي طالما راودنا وعملنا من أجله حتى رأى النور بإطلاق منصة «الأمة» رسمياً في حدث مميز جسّد ثمرة سنوات من التخطيط والجهد.

«الأمة» مجلة شهرية متعددة اللغات ومنظومة رقمية متكاملة تصدرها «مؤسسة الأمة»، بالتعاون مع المركز الإسلامي للبحوث والتوثيق في دكا.

يقول الله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: 103]، ويقول سبحانه: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) [النحل: 125].

وقال رسول الله ﷺ: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً، سهّل الله له به طريقاً إلى الجنة». انطلاقاً من هذه المبادئ القرآنية والنبوية الخالدة، جاءت هذه المنصة تجسيداً لرؤية طال انتظارها وخطوة راسخة نحو المستقبل.

تطمح «الأمة» إلى أن تكون منصة إعلامية وفكرية عالمية رائدة، تجسر الهوة بين التراث الفكري الإسلامي ومنظومات المعرفة المعاصرة. وتعمل بلغات متعددة، هي العربية والإنجليزية والبنغالية والتركية، متجاوزة الحدود الجغرافية والحواجز اللغوية، لتقديم بحوث علمية رصينة وصحافة موثوقة وتحليلات استراتيجية للسياسات العامة.

وترتكز رسالتها على خمسة مبادئ أساسية:

- الاستقلالية: ضمان الاستقلال التحريري الكامل دون أي تدخل أو وصاية.





مجلة شهرية

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
محمد ذاكر حسين

مدير التحرير
عصام الشحات

المدير الفني
محمد يوسف سالم

الأمة، مجلة شهرية، تصدر
برعاية المركز الإسلامي للبحوث
والتوثيق بنغلاديش. بأربع لغات:
العربية والتركية والبنغالية
والإنكليزية
السادة الكتاب، يمكنكم الكتابة
إلى المجلة على العنوان التالي،
في مجالات العلوم والدراسات
الإسلامية والفكرية، والتاريخ
والسياسة والثقافة. على ألا
يتجاوز عدد الكلمات 1300
كلمة :

Email: info@al-ummah.org
Website: www.al-ummah.org



المركز الإسلامي للبحوث والتوثيق
في بنغلاديش



4 الصفحة منصة «الأمة»: مواجهة التضليل الإعلامي وتعزيز التواصل بين شعوب العالم الإسلامي

- رسم خارطة طريق نحو نهضة فكرية 1
منصة «الأمة»: مواجهة التضليل الإعلامي وتعزيز التواصل بين شعوب العالم
الإسلامي 4
من قال ماذا؟ 10
«الأمة» ترسم خارطة طريق نحو ثقافة متنورة 12



22 الصفحة أزمة الروهينغيا أو لعنة الجغرافيا



كتاب العدد



محمد أبو عجور



عصام محمد الشحادات



محمد برو

إخلاء مسؤولية

الآراء الواردة في المجلة تعكس وجهات نظر أصحابها فقط، ولا تتحمل المؤسسة أي مسؤولية عنها

حقوق النشر

يُسمح للقراء باستخدام محتوى هذه المجلة أو إعادة طباعته أو إعادة نشره، شريطة الحصول على إذن مسبق من مؤسسة الأمة، مع ضرورة الإشارة إلى رابط الموقع الإلكتروني الرسمي



18 خبراء يدعون إلى تحرك دولي عاجل لإنهاء أزمة الروهينغا

- 14 الإنسانية والإعلام ومستقبل الأمة رؤية من أجل نهضة جماعية
- 18 خبراء يدعون إلى تحرك دولي عاجل لإنهاء أزمة الروهينغا
- 25 أزمة الروهينغا أو لعنة الجغرافيا
- 29 كأس العالم 2026... عندما يغادر المستطيل الأخضر حدود الرياضة
- 32 مطالعة نقدية لاستطلاعات الرأي العام وتوظيفها السياسي



29 كأس العالم 2026... عندما يغادر المستطيل الأخضر حدود الرياضة



مبادرة فكرية جديدة منصة «الأمة»: مواجهة التضليل الإعلامي وتعزيز التواصل بين شعوب العالم الإسلامي

الحوار الفكري البثاء على نطاق واسع.

المبادرة كانت إطلاق مجلة «الأمة» متعددة اللغات إلى جانب منصتها الرقمية، بقيادة الصحفي والناشط المخضرم محمد ذاكر حسين، لتكون ملتقى دوليًا للفكر والبحوث، يعزز الحوار القائم على الدراسات العلمية ويواجه حملات التضليل الرقمي وي طرح حلولاً معرفية للتحديات العالمية المعاصرة.



■ كشفت مؤسسة «الأمة» في دكا، في الرابع من يوليو/تموز، عن مبادرة عالمية جديدة تهدف إلى تعزيز التواصل بين شعوب العالم الإسلامي وترسيخ ثقافة المعرفة والبحث العلمي وإحياء

من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الإسلامية اليوم إقامة جسر فعال بين المعرفة والبحث العلمي وصناعة السياسات العامة

وقت مضى إلى مبادرات فكرية رصينة تقوم على المعرفة والأخلاق والمسؤولية».

وأشار الوزير إلى أن العالم يمر بمرحلة معقدة من الأزمات المتداخلة، مؤكداً أن التعايش السلمي لا يمكن أن يتحقق إلا بالتفاهم المتبادل واحترام التنوع الفكري والثقافي، وهو ما يتطلب ممارسة حرة ومسؤولة للعقل والحوار.

وأضاف أنه، رغم وفرة البيانات والمعلومات في العصر الراهن، إلا أن العالم لا يزال يعاني نقصاً حاداً في التحليلات الموثوقة والمتوازنة، معرباً عن اعتقاده أن بوسع «الأمة» أن تصبح منصة لإرساء حوار معرفي بين بنغلاديش والعالم.

وأشاد الوزير بإصدار المجلة بلغات متعددة، مؤكداً أن مواجهة الأزمات العالمية تتطلب تعاون العلماء والباحثين، على اختلاف مدارسهم الفكرية، للوصول إلى حلول تخدم الإنسانية، إذ لا يستطيع فرد أو مجتمع بمفرده تقديم حلول دائمة للتحديات الراهنة.

ورأى أن التنمية المستدامة تقوم على ثقافة التعايش وقبول الاختلاف، معرباً عن أمله في أن تؤدي «الأمة» دوراً إيجابياً في هذا المجال، وأن تصبح المجلة وموقعها الإلكتروني منصة فاعلة للنقاش



وقد شهد حفل إطلاق المجلة والموقع الإلكتروني في العاصمة البنغلاديشية دাকা جهور واسع من شخصيات سياسية وإعلامية وأكاديمية بارزة من مختلف أنحاء العالم الإسلامي.

حصن في مواجهة فوضى الفضاء الرقمي

وزير الإعلام والإذاعة في بنغلاديش، ظاهر الدين سوبن، الذي رعى حفل الإطلاق بصفته الضيف الرئيس، أكد على أهمية هذه المبادرة، مشدداً على الحاجة الملحة إلى منصات فكرية مسؤولة في العصر الرقمي.

وقال: «في ظل الثورة الرقمية، ورغم ما أتاحتها حرية تدفق المعلومات من فرص غير مسبوقة، لكنها ولدت في المقابل مخاطر متزايدة مثل انتشار الالتباس والمعلومات المضللة والانقسامات المجتمعية. ومن هنا، تبرز الحاجة أكثر من أي



من خلال التعاون الاستراتيجي القائم على الحقيقة والمعرفة.

وأكد أن أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم الإسلامي اليوم يتمثل في ضعف الصلة بين تراثه الفكري العريق وواقع المعاصر، وقال: «من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الإسلامية اليوم إقامة جسر فعال بين المعرفة والبحث العلمي وصناعة السياسات العامة.»

وأضاف أن «الأمة» قادرة على الإسهام في بناء مجتمع إسلامي أكثر وعياً ووحدة وثراءً فكرياً، من خلال نشر المعرفة الصحيحة، وتعزيز الحوار بين الثقافات، وترسيخ التعاون.

المعرفي والإسهام البحثي.

كما اعتبر أن الرؤية التي تبناها الحكومة البنغلاديشية تتقاطع مع الأهداف التي تسعى إليها مجلة «الأمة»، مؤكداً أن تعميق معرفة الشعوب بثقافات بعضها بعضاً من شأنه أن يحد من سوء الفهم على المستويين المحلي والدولي.

جسر بين التراث والسياسات المعاصرة

من جانبه، رحّب الأستاذ الدكتور ياسين أقطاي، الأكاديمي التركي البارز والمستشار السابق للرئيس رجب طيب أردوغان، بإطلاق منصة «الأمة»، معتبراً أنها قادرة على تعبئة جيل جديد من الباحثين والمنقّفين الشباب لبناء مجتمع أكثر وعياً ووحدة،

📖 مجلة «الأمة» ومنصتها الرقمية ستشكل فضاءً فاعلاً للتواصل وتبادل المعرفة 📖

وقال: «لا بديل عن القيادة القائمة على المعرفة والبحث العلمي المسؤول إذا أردنا مواجهة هذه التحديات.»

ما بعد العاطفة... نحو مشروع فكري طويل الأمد

بدوره، قال رئيس مؤسسة «الأمة» ورئيس تحرير المجلة، محمد ذاكِر حسين، إن المبادرة جاءت لتعزيز الصوت الفكري للأمة الإسلامية، مؤكداً أن المشروع لا يدّعي إحداث تغيير فوري في العالم.

وأضاف: «نؤمن بأن التغيير الإيجابي والدائم يبدأ بالمعرفة والحوار البناء والصحافة المسؤولة.» وأوضح أن المشروع لا يستهدف إحداث تحولات أيديولوجية سريعة، بقدر ما يسعى إلى إحداث تأثير فكري طويل المدى.

وأضاف: «الأمة منصة تعزز الصوت الفكري للأمة الإسلامية من خلال البحث العلمي والحوار الهادف وتبادل المعرفة. وغايتنا إلهام جيل جديد من المفكرين والكتاب والباحثين ليشتركوا في بناء مجتمع أفضل، مستندين إلى الحكمة والنزاهة والقيم الإنسانية.»

نقاشات حول أبرز تحديات العصر

شارك في فعالية إطلاق «الأمة» نخبة من الخبراء الدوليين في السياسات العامة والأكاديميين ورواد الابتكار الرقمي، بما يعكس الطابع الدولي للمبادرة. وتناولت جلسات النقاش عدداً من القضايا الحيوية،



وأوضح أن الحضارة الإسلامية قدمت، عبر قرون طويلة، إسهامات كبرى في مجالات المعرفة والفلسفة والعلوم والفكر الإنساني، إلا أن الربط الفاعل بين هذا الإرث الحضاري والأجيال المعاصرة لا يزال بحاجة إلى مزيد من الجهود.

القيادة المعرفية ضرورة لمواجهة التحولات

ترأس الحفل الدكتور عبد الفتاح محمد خالد حسين، المستشار السابق للشؤون الدينية في الحكومة الانتقالية في بنغلاديش، الذي أكد أن التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، لا سيما تلك المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، تستدعي قيادة تستند إلى المعرفة.

كما استعرض كل من عصام الشحات ورحمي عثمان كاتشمان، من فريق المجلة، خارطة الطريق الخاصة بالتحول الرقمي لمنصة «الأمة».

منصة للحوار المعرفي

يرى محللون أن النقاشات العلمية القائمة على البحث في مجالات الجغرافيا السياسية والاقتصاد والتكنولوجيا والتمويل الإسلامي والتعليم والثقافة أصبحت عنصرًا متزايد الأهمية في عملية صنع السياسات الدولية، وأن مبادرات مثل مجلة «الأمة» ومنصتها الرقمية ستشكل فضاءً فاعلاً للتواصل وتبادل المعرفة بين الباحثين والإعلاميين وصناع القرار في العالم الإسلامي.

وقد أعرب المشاركون عن أملهم في أن تنجح المبادرة في بناء شبكة عالمية شاملة ومسؤولة وغنية فكريًا، تتحول مستقبلًا إلى منبر دولي يمثل الفكر والبحث العلمي في العالم الإسلامي.

وأكد المتحدثون أن النهضة الفكرية للمجتمعات الإسلامية وبناء مجتمع قائم على المعرفة وتعزيز

أبرزها:

- * القيادة الفكرية في العالم الإسلامي.
- * مصداقية المعلومات في عصر الذكاء الاصطناعي المولد.
- * تحديث منظومات التعليم في بلدان الجنوب العالمي.
- * تنامي دور التمويل الإسلامي وإنتاج المعرفة المدعوم بالتكنولوجيا.
- * تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وشارك في تقديم المداخلات عدد من الشخصيات الدولية، من بينهم المهندس منير سعيد، ممثل المنتدى الإسلامي العالمي للفكر والحضارة، والدكتور أيمن زيدان من مؤسسة القدس الدولية، والدكتور فتحي عبد القادر من أكاديمية الرواد في إسطنبول، إلى جانب شخصيات أكاديمية وإدارية من بنغلاديش، منها الدكتور محمد أيوب ميا، عضو لجنة إصلاح الإدارة العامة، والأستاذ الدكتور نياز أحمد خان، الرئيس السابق لجامعة دكا.



٢٢ التغيير الإيجابي يبدأ بالمعرفة والحوار البناء والصحافة المسؤولة ٢٢

والتعاون الفكري بين الباحثين والمفكرين من مختلف أنحاء العالم، ويسهم في بناء شراكات استراتيجية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

خاتمة

في وقت تتزايد فيه مكانة مراكز الفكر والبحوث في صياغة السياسات الدولية، تدخل «الأمة» هذا المجال الحيوي بطموح حماسي لبناء منصة عالمية متعددة اللغات، تنقل النقاش حول قضايا العالم الإسلامي من دائرة ردود الفعل والانفعال إلى فضاء التحليل العلمي الرصين، والبحوث المحكمة، والحوار القائم على المعرفة.

التعاون البحثي وترسيخ الإعلام المسؤول وتوسيع الحوار العالمي، تمثل جميعها ركائز أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والسلام والقيادة الفكرية في عالم اليوم، من خلال التكامل بين المعرفة والتكنولوجيا والتعاون الاستراتيجي.

وأوضح منظمو المبادرة أن «الأمة» انطلقت استجابة للحاجة إلى توسيع مساحة النقاشات الفكرية والبحثية، بعيداً عن الخطابات العاطفية، بما يساعد على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية التي يواجهها العالم الإسلامي في النظام الدولي الراهن.

الهدف من تأسيس المجلة كان فتح آفاق جديدة للحوار المعرفي عبر نشر البحوث العلمية والدراسات التحليلية وأوراق السياسات والمقالات الفكرية والتقارير الخاصة بالشؤون الدولية.

تصدر «الأمة» حاليًا بأربع لغات هي العربية والبنغالية والإنجليزية والتركية، مع خطط لإضافة لغات أخرى مستقبلاً، بما يعزز تبادل المعرفة





ظاهر الدين سوبن

• وزير الإعلام في بنغلاديش
«أصبحت الحاجة إلى مبادرات فكرية موثوقة تقوم على أساس المعرفة والأخلاق والانخراط المسؤول، اليوم أكبر من أي وقت مضى.»



ياسين أقطاي

• لمستشار الرئيسي السابق للرئيس رجب طيب أردوغان
«يملك العالم الإسلامي تراثاً فكرياً غنياً وعلينا تعزيز الصلة بين تنمية هذا الرصيد المعرفي والواقع العالمي المعاصر. ويمكن لمنصة «الأمة» أن تكون إطاراً فعالاً لربط الباحثين والمفكرين الشباب في مختلف أنحاء العالم، من خلال البحث والحوار والتفكير التعاوني.»



أ. ف. م. خالد حسين

• المستشار السابق للشؤون الدينية في الحكومة الانتقالية في بنغلاديش
«ستؤدي منصة «الأمة» دوراً ريادياً في بناء الروابط الاستراتيجية وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وفي إيجاد حلول فكرية وقائمة على المعرفة للتحديات المعاصرة التي تواجه الأمة الإسلامية.»



محمد أيوب ميا

• عضو سابق في لجنة التوافق التابعة للحكومة الانتقالية في بنغلاديش
«تأسيس مجلة أكاديمية ليس مجرد إنجاز مؤسسي، بل هو استثمار مهم في بناء المعرفة والأجيال القادمة والحضارة الإنسانية. ويشهد التاريخ بأن المسلمين قادوا الحضارة العالمية ليس بسبب الثروة أو القوة، بل بسبب سعيهم إلى المعرفة والفكر الحر وروح البحث عن الحقيقة.»



نياز أحمد خان

• الرئيس السابق لجامعة دكا، بنغلاديش
«بسبب الانقسامات السياسية، عزلنا المجتمع وضيّقنا آفاقه دون داع لفترة طويلة. لذلك، فإن منصات مثل منصة «الأمة» فرصة مهمة لتعزيز روابط التعاون المتبادل والحوار والوحدة.»



محمد ذاكر حسين

• رئيس «مؤسسة الأمة» ورئيس تحرير مجلة «الأمة»
«نريد لهذه المنصة أن تلهم الجيل الجديد من المفكرين والكتاب والباحثين، من خلال البحث والحوار البناء وتنمية المعرفة.»





منير سعيد

• نائب الأمين العام للمنتدى الإسلامي العالمي للفكر والحضارة
«إن ضرورة إطلاق مبادرات قائمة على المعرفة والبحث العلمي من أجل الأمة الإسلامية في الوقت الراهن أصبحت جوهرية في هذا العصر. وتعلّمتنا التجارب السابقة أن الانقسام والتفرّق يمثلان أعظم نقاط ضعفنا. فالعالم الإسلامي لم يقع مرارًا في الأزمات بسبب نقص القوة، بل بسبب غياب الوحدة.»



أيمن زيدان

• المدير التنفيذي لمؤسسة القدس الدولية
«الكارثة الإنسانية المستمرة في فلسطين مؤلمة للغاية. وعلى الرغم من وجود ما يقارب مليار مسلم، لا يزال الشعب الفلسطيني يواجه اليوم معاناة مروعة. وهذا يبيّن أن أزمنا الأساسية لا تكمن في نقص العدد، بل في التفرّق وغياب التنسيق.»



الدكتور بروفيسور محمد عبد العزيز

• المدير العام لمعهد بنغلاديش للفكر الإسلامي (BIIT)
«الانخراط الفكري أمر بالغ الأهمية للتغلب على الأزمات التي تواجه العالم الإسلامي في الوقت الراهن. وفي هذا السياق، يُنتظر من منصة «الأمة» أن تؤدي دورًا محوريًا في توحيد الأمة الإسلامية كمؤسسة إعلامية فاعلة. وأتمنى لمنصة «الأمة» كل النجاح والتوفيق في أداء رسالتها في تعزيز وحدة الأمة الإسلامية ومواجهة التحديات التي تواجه هذا الهدف.»



فتحي عبد القادر

• أكاديمية الرواد، إسطنبول
«لا يمكن التوصل إلى حل مستدام وعادل للأزمة الفلسطينية دون تحقيق وحدة فعالة وتعاون وقيادة قائمة على المعرفة داخل الأمة الإسلامية. علينا أن نمضي قدمًا في طريق الوحدة لا الانقسام، وأن نبني المستقبل واضعين المعرفة والحكمة والحوار في مقدمة أولوياتنا.»



عصام محمد الشحادات

• مدير تحرير مجلة الأمة
يشكل إصدار مجلة بأربع لغات تحديًا من حيث الحفاظ على هوية تحريرية موحدة مع احترام خصوصية كل لغة. وكان رأس المال الحقيقي لمجلة «الأمة» ثقة الباحثين والقراء بفكرتها، وهي الثقة التي أسهمت في وضع الأساس لانطلاقتها ومستقبلها.



رحمي عثمان كاتشماز

• الشريك الاستراتيجي في تصميم موقع الأمة
أنشأنا مجلة الأمة لتكون أكثر من مجرد منصة إخبارية. رؤيتنا هي إنشاء فضاء رقمي موثوق يجمع الأمة الإسلامية؛ فضاء الحقيقة فيه مصانة؛ مكان لتبادل العلوم ويربط بين الناس على اختلاف لغاتهم وحدودهم. وما هذا الإطلاق إلا بداية لمنصة صُممت لتخدم أجيالًا متعاقبة.

“الأمة”

ترسم خارطة طريق نحو ثقافة متنوعة



التحديات هائلة، وكذلك الفرص. وبين هذه وتلك، نحن بحاجة إلى إيجاد سبيل للخروج. لا يمكننا التعامل مع هذه التحديات باعتبارها أوجه قصور، بل ينبغي النظر إليها بوصفها دعوة إلى التجديد. فهي تؤكد الحاجة الملحة إلى الاستثمار في المعرفة، وتعزيز الصحافة المستقلة والرصينة، وتشجيع النقاش العام القائم على البحث، وتنشئة جيل جديد من الإعلاميين والقادة الفكريين القادرين على التعامل مع الحقائق المعاصرة بحكمة وكفاءة ونزاهة.

نؤمن بأن الحوار المستنير، والبحث العلمي الجاد، والانخراط البناء يمكن أن تسهم جميعها في بناء مستقبل أكثر وعياً وسلاماً وازدهاراً.

دور الإعلام

تفاعل المنظومات الإعلامية في منطقتنا مع الأحداث

بقلم محمد ذاكر حسين

رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأمة
رئيس تحرير صحيفة الأمة



■ يشهد العالم تحولاً بنيوياً عميقاً. فالتسارع التكنولوجي، والتنافس الجيوسياسي، وحالة عدم اليقين الاقتصادي، والصراعات الإقليمية، والتحديات البيئية، والتغيرات الاجتماعية، كلها تعيد تشكيل النظام العالمي.

في ظل هذا المشهد القاتم، تجد الأمة الإسلامية، التي تضم نحو ملياري إنسان، نفسها عند مفترق طرق فكري حاسم. فعلى الرغم من امتلاك المسلمين تراثاً فكرياً وثقافياً وحضارياً غنياً، فإن حضورهم لا يزال محدوداً في المشهد العالمي للمعلومات والمعرفة.

بدلاً من استباقها، وتنقل الوقائع من دون توفير سياقات كافية، وتعمل على تضخيم الانقسامات بدلاً من تعزيز الحوار المستنير والتفكير الاستراتيجي. والنتيجة هي فجوة معرفية تُضعف قدرتنا الجماعية على فهم التطورات العالمية المعقدة، وعلى التعبير عن رؤانا الخاصة بثقة ومصداقية.

في العديد من مجتمعاتنا، لا تزال المؤسسات الإعلامية تواجه تحديات كبيرة، من بينها ضعف الاستثمار في الصحافة النوعية والبحث، وقصور التدريب المهني، ومحدودية التعاون العابر للحدود، والاعتماد على مصادر معلومات خارجية، فضلاً عن انتشار الإثارة الإعلامية في كثير من الأحيان على حساب التحليل العميق والموضوعي.

إضافة إلى ذلك، وبينما أحدثت الثورة الرقمية تحولاً جذرياً في مجال الاتصال على مستوى العالم، فإن العديد من المؤسسات الإعلامية في دول منظمة التعاون الإسلامي لم تستفد بعد بصورة كاملة من التقنيات الناشئة، ومنصات التواصل متعددة اللغات، وشبكات المعرفة القادرة على إيصال الإسهامات الفكرية للعالم الإسلامي إلى الساحة العالمية.

ومن هنا تحديداً جاءت فكرة تأسيس «الأمة» (Al-Ummah)، ليس باعتبارها وسيلة إعلامية أخرى تنافس في فضاء معلوماتي مكتظ أصلاً، وإنما بوصفها منصة فكرية ملتزمة بالارتقاء بمستوى الخطاب العام، والمساهمة في إحياء الفكر داخل الأمة الإسلامية.

لا تدّعي «الأمة» أنها ستغير العالم بين ليلة وضحاها. بل تسعى إلى اتخاذ خطوة أولى ذات معنى نحو بناء بيئة فكرية تنتصر فيها المعرفة على الجهل، والاعتدال على التطرف، والحوار على الانقسام.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن تأسيس «الأمة» يمثل استثماراً في التجديد الفكري، والصحافة المسؤولة، ومستقبل تسهم فيه الأمة الإسلامية بصورة إيجابية وواثقة في الحضارة العالمية.

«الأمة» منصة فكرية ملتزمة بالارتقاء بمستوى الخطاب العام



الخاتمة

إذا كانت الرحلات ذات المعنى تبدأ بخطوة واحدة، فقد خطونا هذه الخطوة الصغيرة، لكنها بالغة الأهمية، بكثير من الأمل والتواضع. ويبقى على المجتمع أن يقرر ما إذا كان بحاجة إلى مثل هذه المنصة؛ منصة يمكن فيها مناقشة الاختلافات بروح من الاحترام، وفحص الأفكار بحكمة، والسعي إلى المعرفة خدمة للصالح العام.

قد يطرح البعض سؤالاً: لماذا هذه المبادرة الآن؟ ولماذا هذه المنصة تحديداً؟ ولماذا الحاجة إلى إنشاء منظومة إعلامية جديدة؟

إن نظرة سريعة إلى الشؤون العالمية، ولا سيما الحالة القاتمة التي يمر بها العالم الإسلامي، كفيلة بالإجابة عن سبب كون هذه المبادرة متأخرة منذ زمن طويل بالنسبة إلى الأمة. فالمشروع الذي شرعنا فيه يهدف إلى مراجعة الذات من الداخل، واتخاذ خطوات نحو تعزيز الحضور على المستوى العالمي. وحده الزمن سيكشف أهمية مثل هذه المبادرة. وإلى ذلك الحين، نحتاج إلى التعاون والتنسيق في مثل هذه المشاريع لضمان استمراريتها وديمومتها.

نحتاج إلى التعاون والتنسيق
في مثل هذه المشاريع لضمان
استمراريتها وديمومتها

الإنسانية والإعلام ومستقبل الأمة رؤية من أجل نهضة جماعية

كلمة الأستاذ الدكتور ياسين أقطاي، المستشار السابق للرئيس رجب طيب أردوغان في حفل إطلاق «الأمة»



وتجديد الرؤية المشتركة. وقد نجحت مؤسسة «الأمة» في جمع العقول والقلوب تحت مظلة هذا المشروع الهادف، فاتحةً مساحة للحوار تتجاوز حدود الدول والمؤسسات. أود هنا أن أعرب عن خالص تقديري لشعب بنغلاديش وحكومتها؛ فهذا البلد أثبت قدرة استثنائية على الصمود والالتزام بالقيم الإنسانية والحيوية المجتمعية والقيادة الأخلاقية. فقليل من دول العالم الإسلامي المعاصر استطاعت تجاوز مثل هذه المحن العميقة بالإصرار والتكافل الاجتماعي والإيمان الراسخ بالمستقبل. وقد

تمهيد

■ يقف العالم الإسلامي اليوم عند منعطف تاريخي بالغ الأهمية، وهو في أمس الحاجة إلى مؤسسات قادرة على الجمع بين ثلاثة أبعاد أساسية لرسالته الحضارية: العمل الإنساني، وإنتاج المعرفة، والإعلام المسؤول. في زمن يواجه فيه العالم الإسلامي تحديات غير مسبوقة، وفي الوقت ذاته يمتلك فرصاً استثنائية، تكتسب اللقاءات التي تتجاوز حدود المؤتمرات التقليدية أهمية خاصة، إذ تتحول إلى منصات لإعادة التفكير في المسؤوليات وتعزيز التعاون

أصبحت بنغلاديش نموذجًا حيًا على قدرة الشعوب على تحويل التحديات إلى فرص بفضل الإرادة الجماعية.

يقف العالم الإسلامي اليوم عند مفترق طرق حاسم، وهو بحاجة ماسة إلى مؤسسات تجمع بين أركان رسالته الحضارية الثلاثة: خدمة الإنسان، وإنتاج المعرفة، والتواصل المسؤول.

مؤسسة «الأمة» تملك المقومات التي تؤهلها لتكون إحدى هذه المؤسسات القادرة على وصل هذه العناصر الحيوية بعضها ببعض. فالعالم الإسلامي لا يفتقر إلى الموارد البشرية ولا إلى الإرث الحضاري ولا إلى التقاليد الفكرية العريقة ولا إلى القيم الروحية الراسخة. ما ينقصه ليس الإمكانيات بل التنسيق؛ وليس الطاقات بل حسن التنظيم؛ وليس التعاطف بل الآليات القادرة على تحويل هذا التعاطف إلى عمل جماعي مؤثر. التحدي الحقيقي يكمن في بناء مؤسسات تصل بين القلوب والعقول... بين المبادئ والتطبيق... بين المبادرات المحلية والأثر العالمي.

الإعلام... ومعركة الحقيقة

أصبحت المعلومة في عصرنا أحد أهم مصادر القوة، بعد أن كانت الهيمنة في الماضي تُقاس بالقوة العسكرية أو السيطرة على الأراضي أو الموارد الاقتصادية.

فالروايات تصوغ الواقع والانطباعات تؤثر في السياسات والصور تحرك المجتمعات والقصص تحدد أي المآسي تحظى بالاهتمام وأيها تُترك في طي النسيان. لا يقتصر ما يعانيه العالم الإسلامي على التحديات السياسية والاقتصادية، بل يمتد أيضًا إلى معركة السردية. فكثير من واقعنا يرويه الآخرون، وكثير من أصواتنا يُعاد تقديمها عبر أطر خارجية، كما أن العديد من تجاربنا تُساء قراءتها أو تُختزل أو تُهمَّش.

هذه المشكلة لا تتعلق فقط بتحسين الصورة أو العلاقات العامة بل تمس جوهر العدالة نفسها؛ فالعدالة تبدأ بالحقيقة، والحقيقة لا تقوم إلا على تمثيل أمين للواقع.

إننا نعيش في زمن تنتشر فيه المعلومات المضللة

٢٢ تمتلك منصة «الأمة» إمكانات كبيرة لتكون جسرًا يربط المجتمعات الإسلامية بعضها ببعض

بسرعة تفوق انتشار الحقائق، وفي وقت أتاح فيه التقنيات الرقمية فرصًا غير مسبقة للتواصل، لكنها أوجدت أيضًا أدوات جديدة للتلاعب بالرأي العام. فالمنصات ذاتها التي تمنح المواطنين صوتًا أوسع، قد تتحول إلى أدوات لتعميق الاستقطاب، والشبكات التي تقرب بين البشر قد تصبح وسيلة لنشر الكراهية وتشويه الحقائق.

ومن هنا، تقع على عاتق وسائل الإعلام مسؤولية جسيمة؛ فهي تؤثر في تشكيل الرأي العام وتوجه النقاشات المتعلقة بالسياسات الدولية وتحفز الاستجابات الإنسانية كما يمكنها أن تعزز التفاهم بين الثقافات أو تغذي سوء الفهم بينها.

إن أمام المؤسسات الإعلامية في العالم الإسلامي تحدٍ كبير يتمثل في تجاوز منطق ردود الأفعال والانتقال إلى بناء استراتيجيات استباقية وإنتاج صحافة تتمتع بالمصداقية والاحتراف وتستند إلى الأدلة وتحكمها القيم الأخلاقية. كما ينبغي لها أن تقاوم الدعاية والإثارة معًا، وأن تدافع عن الكرامة الإنسانية بصرف النظر عن المواقف السياسية، وأن تبرز ليس فقط صور المعاناة، بل أيضًا قصص الصمود والنجاح، وليس الأزمات وحدها بل الحلول الممكنة كذلك.

لسنوات طويلة، طغى أخبار الحروب والعنف والاضطرابات على الصورة الإعلامية للمجتمعات الإسلامية، في حين تزخر هذه المجتمعات أيضًا بالعلماء والمبتكرين ورواد الأعمال والفنانين والمربين والعاملين في المجال الإنساني. هذه النماذج تستحق أن تحظى بالظهور، وأن تجد المنصات التي تنقلها إلى الجمهور العالمي. لم يعد الإعلام مجرد وسيلة لنقل الأخبار بل

أصبح أداة لصناعة التأثير وتشكيل الهوية وإحداث التحول الاجتماعي. ومن يملك القدرة على صياغة السرديات، يملك بدرجة كبيرة القدرة على التأثير في صناعة المستقبل.

أهمية منصة «الأمة»

تمتلك منصة «الأمة» الإعلامية إمكانيات كبيرة للإسهام في مواجهة هذه التحديات. فالعالم الإسلامي لا يحتاج إلى مزيد من وسائل الإعلام بقدر ما يحتاج إلى إعلام أفضل؛ إعلام يجمع بين المهنية الرفيعة والمسؤولية الأخلاقية. نريد لهذه المنصة أن تكون صوتاً للقضايا الإنسانية وجسراً يربط المجتمعات الإسلامية بعضها ببعض ومنبراً يبرز طاقات الشباب من المفكرين والصحفيين والباحثين والمبتكرين. والأهم من ذلك كله، أن تكون فضاءً تُنقل فيه الحقيقة بالحكمة والمسؤولية.

يجب ألا تقتصر رسالتها على تغطية الأحداث، بل عليها الإسهام في بناء مواطن واع ومجتمع مسؤول. ولهذا، يجب أن يحتل إنتاج المعرفة موقعاً محورياً في رؤيتها، من خلال إعداد الدراسات البحثية وإصدار المنشورات الرقمية وإنتاج المواد التعليمية وتنظيم الندوات الإلكترونية وإعداد البودكاست وإدارة الحوارات التحليلية التي تسهم في تنمية القدرات الفكرية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. في الوقت نفسه، ينبغي أن يبقى الدفاع عن القضايا الإنسانية أحد أعمدة رسالتها الأساسية، بحيث تُوثق بصورة منهجية معاناة اللاجئين وضحايا النزاعات والفئات الأكثر هشاشة، وأن تُعرض هذه التجارب أمام الرأي العام العالمي. فلا يجوز أن تتحول معاناة البشر إلى مجرد أرقام وإحصاءات، بل يجب أن تبقى حاضرة بوجهها الإنساني.

وأخيراً، ينبغي للمنصة أن تنسج شراكات واسعة مع الجامعات ومراكز الفكر والمؤسسات البحثية ووسائل الإعلام في مختلف أنحاء العالم، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن المستقبل لن يكون من نصيب المؤسسات المنعزلة، بل للشبكات المتعاونة. ففي العصر الرقمي، ستكون المؤسسات التي تنتج المعرفة وتنقل الحقيقة هي الأكثر قدرة على توجيه مسار المجتمعات.

بنغلاديش وتركيا... شراكة استراتيجية

العلاقة بين بنغلاديش وتركيا ليست مجرد علاقة دبلوماسية بين دولتين بل تستند إلى تاريخ مشترك وروابط ثقافية وذاكرة جماعية وتطلعات متقاربة. فالشعب التركي لا ينظر إلى بنغلاديش بصفتها دولة صديقة فحسب، بل يحتفظ لها بمكانة خاصة في ذاكرته التاريخية.

عندما كانت الأناضول ترزح تحت الاحتلال وكان الشعب التركي يخوض حرب الاستقلال دفاعاً عن وجوده، قَدّم مسلمو شبه القارة الهندية، رغم بُعد المسافات وضيق الإمكانيات، دعمًا كريمًا للنضال التركي. وكانت القيمة المعنوية لذلك الدعم أعظم من قيمته المادية، إذ أكد أن الأمة لم تترك الأناضول وحيدة في محنتها. وبعد مرور قرن كامل، لا يزال هذا الوفاء حاضراً في الذاكرة التركية.

واليوم، ونحن في بنغلاديش، لا نشعر أننا في بلد غريب بل بين إخوة وأخوات شاركونا أفراننا وأحزاننا عبر التاريخ. وستظل هذه الأخوة وذلك التاريخ المشترك وروح الوفاء المتبادل، الركائز الأقوى التي ستبنى عليها جميع أشكال التعاون المستقبلية.

على الصعيد السياسي، يتعاون البلدان في إطار منظمات دولية، وفي مقدمتها منظمة التعاون الإسلامي، فهما يتبنيان مواقف متقاربة تجاه العديد من القضايا الإنسانية وتحديات التنمية وقضايا السلام والعدالة وحقوق الإنسان.

أما على المستوى الثقافي، فالروابط الوثيقة التي تجمع بين الشعبين تتجلى في اتساع برامج التبادل الأكاديمي وتنامي التعاون بين الجامعات، إلى جانب ما تتيحه السياحة والدبلوماسية الثقافية من فرص جديدة لتعميق التفاهم المتبادل.

اقتصادياً، لا تزال هناك إمكانيات واسعة لم تُستثمر بعد، رغم النمو المتواصل في حجم التبادل التجاري. وتوفر قطاعات النسيج والبنية التحتية والإنشاءات والصناعات التحويلية وتكنولوجيا المعلومات والطاقة، فرصاً كبيرة للتعاون، في ظل امتلاك البلدين قطاعاً خاصاً ديناميكياً قادراً على بناء

شراكات تحقق المنفعة المتبادلة.

كما تتيح مجالات الصناعات الدفاعية آفاقاً واعدة للتعاون، إذ يمكن الجمع بين التقدم الذي حققته تركيا في تقنيات الدفاع والقدرات الاستراتيجية المتنامية في بنغلاديش، لإقامة شراكات بناءة. وينطبق الأمر ذاته على مجالات إدارة الكوارث وعمليات حفظ السلام والإغاثة الإنسانية والاستجابة للطوارئ.

أما أهم مجالات التعاون، في تقديري، فيكمن في ميدان الأفكار. فالعالم الإسلامي لا يحتاج إلى اقتصادات أقوى فحسب، بل يحتاج أيضاً إلى روابط فكرية أمتن وشراكات تعليمية أوسع وتبادل ثقافي أعمق وتعاون إعلامي أكثر فاعلية.

وبإمكان بنغلاديش وتركيا أن تسهما بصورة كبيرة في هذا المسار، عبر بناء شبكات تضم العلماء والصحفيين، والباحثين ورواد الأعمال وقادة المجتمع المدني، بما يتيح إنتاج حلول مبتكرة للتحديات المعاصرة.

ومن ثم، ينبغي ألا تقوم العلاقة المستقبلية بين البلدين على الحكومات وحدها، بل أيضاً على المؤسسات والجامعات والمؤسسات الوقفية والعلاقات المباشرة بين الشعوب؛ فالعلاقات الأكثر رسوخاً هي تلك التي تبنيها المجتمعات، لا الدول وحدها.

بناء مستقبل مشترك

يدخل العالم اليوم مرحلة من التحولات العميقة. فالثورات التكنولوجية تعيد تشكيل الاقتصادات، والذكاء الاصطناعي يُحدث تحولاً جذرياً في وسائل الاتصال، والتغير المناخي يفرض تحديات جديدة، فيما تواصل التوترات الجيوسياسية إنتاج مزيد من الاضطرابات. في الوقت نفسه، تواجه مجتمعات كثيرة أزمت تتعلق بالثقة والهوية والتماسك الاجتماعي. والعالم الإسلامي ليس بمنأى عن هذه التطورات، بل يقف في قلب عدد من هذه التحولات العالمية.

هذا الواقع يفرض الحاجة إلى جيل جديد من القيادات، يجمع بين الرؤية الأخلاقية والكفاءة العملية، ويستوعب التراث كما يستوعب الابتكار،

مستقبل الأمة لن يتحدد بما نملكه من إمكانيات فحسب بل بقدرتنا على توظيفها في إطار رؤية مشتركة

ويؤمن ببناء الجسور بدل تعميق الانقسامات، ويمنح المعرفة المكانة نفسها التي يمنحها للقوة. فالمستقبل لا يُبنى بالحنين إلى الماضي وحده، كما لا يُبنى بالتقليد والمحاكاة. إنه يحتاج إلى الإبداع والثقة بالنفس والمؤسسات القادرة على تحويل الرؤى إلى واقع. وهو يحتاج قبل كل شيء إلى الأمل! والأمل ليس شعوراً سلبياً أو انتظاراً لما سيأتي، بل هو التزام عملي بالعمل من أجل مستقبل أفضل، رغم صعوبات الحاضر.

يعلمنا تاريخ الحضارة الإسلامية أن مراحل التراجع ليست قدراً دائماً. فكل نهضة حضارية تبدأ بفكرة، وكل تحول يبدأ بالإنسان، وكل تجديد ينطلق من الثقة بالقيم والقدرات الذاتية.

السؤال الحقيقي ليس ما إذا كان العالم الإسلامي يمتلك المقومات اللازمة للنهوض؛ فهو يمتلكها بالفعل. السؤال هو: هل نستطيع تنظيم هذه الموارد بكفاءة؟ وهل نستطيع بناء مؤسسات قادرة على تحويل القيم إلى عمل والتعاطف إلى سياسات والمعرفة إلى تنمية والإيمان إلى مشاركة مجتمعية إيجابية وبنّاءة؟

مستقبل الأمة لن يتحدد بما نملكه من إمكانيات فحسب بل بقدرتنا على توظيفها في إطار رؤية مشتركة ومؤسسات فاعلة وعمل جماعي يؤمن بأن النهضة ليست حلمًا بعيد المنال، بل مشروعاً يبدأ من المعرفة، ويتجسد في المسؤولية ويثمر بالتعاون.

وبقدر ما ننجح في بناء هذه المنظومة، سنكون أكثر قدرة على الإسهام في صناعة مستقبل أكثر عدلاً وإنسانية، ليس للعالم الإسلامي وحده، بل للإنسانية جمعاء.



خبراء يدعون إلى تحرك دولي عاجل لإنهاء أزمة الروهينغا وضمان إعادتهم الآمنة إلى ميانمار

بعنوان "أزمة الروهينغا: هل أصبحت العودة إلى الوطن حلمًا بعيد المنال؟"، عُقدت في قاعة المؤتمرات التابعة لمعهد بنغلاديش للفكر الإسلامي، في منطقة أوتارا بالعاصمة دكا.

الفعالية من تنظيم مركز حوار الحضارات (CCD) ومؤسسة معهد بنغلاديش للفكر الإسلامي (BIIT Trust). وشارك فيها عدد كبير من الأكاديميين والباحثين والخبراء في قضايا اللاجئين وحقوق الإنسان وممثلي مراكز البحوث والمؤسسات الفكرية.

كما شارك في الجلسة بوصفه الضيف الرئيس البروفيسور ياسين أقطاي، الأكاديمي والمفكر التركي والمستشار السابق للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بينما ترأس أعمال الجلسة البروفيسور

بقلم هيئة التحرير

■ أكد أكاديميون ودبلوماسيون وخبراء في الشؤون الدولية أن أزمة الروهينغا لم تعد قضية ثنائية بين بنغلاديش وميانمار، بل تحولت إلى تحدٍّ عالمي يمس حقوق الإنسان والقانون الدولي والأمن الإقليمي والاستقرار الجيوسياسي، مطالبين المجتمع الدولي بالاضطلاع بدور أكثر فاعلية لضمان العودة الآمنة والطوعية والكريمة والمستدامة للاجئين الروهينغا الموجودين في بنغلاديش

جاءت هذه الدعوات خلال مائدة مستديرة نظمت

الدكتور محمد عبد العزيز، مؤسس ورئيس مركز حوار الحضارات، والمدير العام لمعهد بنغلاديش للفكر الإسلامي.

البروفيسور ياسين أقطاي، أشاد في كلمته، بالدور الإنساني الذي تضطلع به بنغلاديش في استضافة أعداد هائلة من لاجئي الروهينغا، مشيراً إلى العلاقات بين تركيا وبنغلاديش التي تمتد لعقود طويلة، وإلى وقوف أنقرة إلى جانب دكا في إدارة هذه الأزمة، مؤكداً ستواصل تقديم الدعم في المستقبل.

وأوضح أقطاي أن تركيا تؤيد عودة الروهينغا إلى وطنهم بصورة آمنة وطوعية تحفظ كرامتهم. وتطرق في السياق إلى استمرار تركيا في تعزيز برامجها الإنسانية الموجهة للاجئين، والتي تشمل توفير المساعدات الغذائية والخدمات التعليمية والرعاية الصحية وبرامج التدريب والتأهيل المهني، بما يخفف من معاناة اللاجئين إلى حين تهيئة الظروف المناسبة لعودتهم إلى ميانمار.

من جانبه، وصف البروفيسور الدكتور محمد عبد العزيز مأساة الروهينغا بأنها واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية التي يواجهها العالم الإسلامي، مؤكداً أن القضية تجاوزت منذ سنوات إطار العلاقات الثنائية بين ميانمار وبنغلاديش، وأصبحت قضية دولية ترتبط بحقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي والأمن الإقليمي والاستقرار الجيوسياسي.

وشدد عبد العزيز على ضرورة بناء تضامن دولي حقيقي وإطلاق مبادرات دبلوماسية أكثر فاعلية وتعزيز التعاون بين مراكز الدراسات ومؤسسات المجتمع المدني من أجل الوصول إلى حل دائم للأزمة، بدل الاكتفاء بإدارة تداعياتها الإنسانية.

👉 أقطاي: تركيا تؤيد عودة الروهينغا إلى وطنهم بصورة آمنة وطوعية تحفظ كرامتهم. وتطرق في السياق إلى استمرار تركيا في تعزيز برامجها الإنسانية الموجهة للاجئين 🏠

وأعرب المشاركون في المائدة المستديرة عن قلقهم من تراجع الاهتمام الدولي بقضية الروهينغا في السنوات الأخيرة، رغم استمرار معاناة اللاجئين وعدم إحراز أي تقدم ملموس في ملف إعادتهم إلى ديارهم.

تحدث الحضور عن محدودية موارد بنغلاديش وارتفاع كثافتها السكانية، وأنها رغم هذا قد قدمت نموذجاً إنسانياً استثنائياً باستقبالها ما يقرب من 1.4 مليون لاجئ من الروهينغا. لكن استمرار الأزمة لسنوات طويلة من شأنه أن يفرض أعباءً اقتصادية واجتماعية وبيئية وأمنية متزايدة على المجتمعات المحلية، لا سيما في منطقة كوكس بازار وجزيرة بهاسان شار.

وأضاف المتحدثون أن استمرار الأزمة أدى كذلك إلى تنامي ظواهر الاتجار بالبشر، وازدياد أنشطة الجريمة العابرة للحدود، وظهور ثغرات أمنية في المسارات البحرية، وهو ما بات يشكل تهديداً لاستقرار منطقة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا بأكملها.

وأكد المشاركون أن تحقيق عودة مستدامة للاجئين لا يمكن أن يتم إلا بعد توفير مجموعة من الشروط الأساسية داخل ولاية راخين في ميانمار، وفي مقدمتها تهيئة بيئة سياسية مناسبة وضمان الأمن الشخصي



د. محمد عبد العزيز: مأساة الروهينغا

بأنها واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية التي يواجهها العالم الإسلامي، مؤكداً أن القضية تجاوزت منذ سنوات إطار العلاقات الثنائية بين ميانمار وبنغلاديش

شارك في المائدة المستديرة عدد من الشخصيات الأكاديمية والسياسية والإعلامية، من بينهم: الدكتور بديع العالم مجمدار، المؤسس والأمين العام لمنظمة شوشاشونر جوتو ناغوريك (SHU-JAN)، والبروفيسور الدكتور أنيس الزمان، الرئيس السابق لجامعة غلوبال (Global Uni)

للروهينغا والاعتراف بحقوقهم في المواطنة وإعادة الاستقرار والسلام إلى الإقليم.

وفي هذا السياق، دعا المشاركون إلى تعزيز التضامن بين الأمم المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا



والتكنولوجيا، وعصام الشحادات، كبير محرري صحيفة ديلي صباح.

كما حضر اللقاء عدد من الباحثين والناشطين في مجال حقوق الإنسان وممثلي المؤسسات البحثية ومراكز الفكر من مختلف القطاعات.



versity)، والبروفيسور الدكتور محمد فضل إلهي، الرئيس السابق لجامعة UITs، والدكتور نقيب محمد نصر الله، الرئيس السابق للجامعة الإسلامية، والدكتور أبو الحسن محمد صادق، المؤسس والرئيس الأول للجامعة الآسيوية، والدكتور أيمن زيدان، نائب المدير العام لمؤسسة القدس الدولية، والعقيد المتقاعد محمد عبد الحق، المحلل السياسي، ومصطفى كمال مجمدار، رئيس التحرير السابق لصحيفة The New Nation، ومسعود منان، السفير البنغلاديشي السابق لدى تركيا، والبروفيسور الدكتور عبد اللطيف معصوم، رئيس جامعة باتواخالي Patuakhali للعلوم

أزمة الروهينغيا أو لعنة الجغرافيا



بـقـلـم: عـصـام مـحـمـد الشـحـادـات
مـدـير التـجـرـير



في أزمة الروهينغيا: هل أصبحت العودة حلمًا بعيد المنال؟»، ونظمها مركز الحوار الحضاري (Centre for Civilizational Dialogue) ومؤسسة المعهد البنغلاديشي للفكر الإسلامي (BIIT Trust)، بمشاركة نخبة من الأكاديميين والباحثين وممثلي منظمات المجتمع المدني وشخصيات فكرية وإعلامية.

لم تكن هذه الندوة مجرد نقاش حول ملف إنساني آخر يضاف إلى قائمة الأزمات الدولية المتزايدة، بل كانت محاولة لفهم مأساة شعب يعيش منذ سنوات طويلة خارج وطنه، محرومًا من حقوقه

■ على هامش احتفالية إطلاق موقع ومجلة «الأمة» في العاصمة البنغلاديشية دكا، شاركت في عدد من الندوات والفعاليات الفكرية التي تناولت قضايا متعددة، تراوحت بين التربية والتعليم والتحويلات الاجتماعية والسياسية التي تشهدها المنطقة والعالم الإسلامي.

وكان من بين أبرز هذه الفعاليات مائدة مستديرة خصّصت لمناقشة واحدة من أكثر القضايا الإنسانية إلحاحًا في العقود الأخيرة: أزمة لاجئي الروهينغيا في بنغلاديش. حملت الندوة عنوانًا دالًا: «الإبحار





وخبر القتل والاعتقال والتهجير. فقد تسبب نظام بشار الأسد الديكتاتوري في واحدة من أكبر موجات النزوح واللجوء في التاريخ المعاصر، حيث اضطّر ملايين السوريين إلى مغادرة مدنها وقراهم، حتى بات نحو نصف الشعب السوري تقريباً خارج مكان إقامته الأصلي في مرحلة من مراحل الحرب.

لم يكن هذا الرقم مجرد إحصائية باردة، بل كان يعني ملايين القصص الإنسانية: عائلات تشتتت، وبيوت تُركت خلف أصحابها، وأجيال نشأت في المخيمات أو في بلدان اللجوء وهي تحمل سؤالاً دائماً: هل سنعود يوماً؟

عاش ملايين السوريين سنوات طويلة في ظروف قاسية، وفقد كثيرون الأمل في العودة، خصوصاً مع الخطاب الانتقامي الذي صدر عن بعض رموز النظام السابق تجاه المهجرين قسراً، حيث جرى تهديدهم علناً بأن العودة لن تكون سهلة أو مرحباً بها.

وفي الوقت الذي كان فيه السوريون يعيشون ذروة معاناتهم، كانوا يتابعون أخبار الروهينغيا

الأساسية، ومعلّقاً بين واقع اللجوء القاسي وحلم العودة الذي يبدو بعيداً أكثر فأكثر.

ولعل السؤال الذي اختير عنواناً للندوة يلخص جوهر المأساة: هل أصبحت العودة حلمًا بعيد المنال؟ فالمشكلة اليوم لا تكمن فقط في رغبة الروهينغيا في العودة، فهذه الرغبة لم تغب يوماً، وإنما في الظروف التي ستجعل من هذه العودة عودة حقيقية تحفظ للإنسان كرامته وحقوقه، لا مجرد انتقال جغرافي من مخيم إلى مكان آخر.

الروهينغيا والسوريون: تشابه المأساة واختلاف المصير

الحقيقة أن أزمة الروهينغيا، أو مأساة الروهينغيا بالأحرى، تكاد تقترب في قسوتها وطول أمدها من مأساة الشعب الفلسطيني. كما أنها كانت، خلال سنوات طويلة، قريبة من مأساة الشعب السوري الذي عاش تجربة التهجير القسري واللجوء وفقدان الوطن.

وأنا أتحدث هنا بصفتي سورياً خبر معنى الظلم،

ويتعاطفون مع مأساتهم. كنا نرى في قصتهم صورة قريبة من قصتنا: شعب يُجبر على مغادرة أرضه، ويبحث عن الأمان خارج وطنه، ويحاول الحفاظ على هويته وكرامته وسط ظروف قاسية.

ومع ذلك، كان واضحًا أن مأساة الروهينغا تحمل تعقيدات إضافية، لا سيما بسبب وضعهم الجغرافي والسياسي.

لعنة الجغرافيا

ربما يساعد مفهوم «لعنة الجغرافيا» على فهم الاختلاف بين تجربة اللاجئين السوريين وتجربة الروهينغا.

فالجغرافيا كانت قاسية على السوريين من جهة، لكنها كانت، من جهة أخرى، أكثر رحمة بهم مما كانت عليه مع الروهينغا. فقد وجد السوريون، رغم كل المخاطر، حدودًا قريبة مفتوحة نسبيًا أتاحت لهم الوصول إلى دول الجوار مثل تركيا ولبنان والأردن، ثم إلى أوروبا بالنسبة لعدد كبير منهم.

لم تكن الرحلة سهلة بطبيعة الحال. فقد مات كثيرون في الطرق البرية والبحرية، وابتلع البحر آلاف الأحلام، وتحولت بعض طرق الهجرة إلى مقابر مفتوحة. لكن من وصلوا تمكنوا، بدرجات متفاوتة، من بناء حياة جديدة، والاندماج في المجتمعات المضيفة، والعمل، والتعليم، وتحقيق نجاحات لافتة في كثير من المجالات.

أما الروهينغا، فإن الجغرافيا لم تمنحهم هذه الفرصة. فولاية أراكان (راخين) محصورة بين ميانمار وبنغلاديش، ولم يكن أمام الفارين من عمليات العنف والتطهير العرقي التي ارتكبتها الجيش البورمي سوى الاتجاه نحو الحدود البنغلاديشية.

وهنا تكمن خصوصية المأساة: فالروهينغا لم يغادروا إلى فضاء واسع يسمح لهم ببناء حياة جديدة، بل وجدوا أنفسهم في منطقة حدودية ضيقة، في مخيمات مكتظة، ينتظرون قرارًا سياسيًا لا يملكون أدوات التأثير فيه.

التحديات التي واجهتها بنغلاديش أمام تدفق اللاجئين الروهينغا شبيهة بما تحملته تركيا أمام تدفق اللاجئين السوريين

وفي هذا السياق، يبرز الدور الإنساني الكبير الذي قامت به بنغلاديش، التي فتحت أبوابها أمام مئات الآلاف من اللاجئين رغم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية الهائلة التي تواجهها.

لقد تحملت بنغلاديش عبئًا يفوق قدراتها في كثير من الأحيان، باستضافتها نحو 1.4 مليون لاجئ من الروهينغا، ولا شك أن التاريخ سيسجل هذا الموقف الإنساني، كما سجل مواقف الدول التي احتضنت اللاجئين السوريين في أصعب الظروف.

لكن الفرق أن السوريين شهدوا لاحقًا تحولًا سياسيًا سمح ببدء عودة تدريجية لبعضهم إلى بلادهم، بينما لا يزال الروهينغا بعيدين عن تحقيق هذا الحلم، لأن جذور الأزمة ما تزال قائمة في ميانمار نفسها.

بنغلاديش بين المسؤولية الإنسانية وضغوط الواقع

منذ اندلاع موجات النزوح الكبرى للروهينغا، وجدت بنغلاديش نفسها أمام معادلة شديدة التعقيد: فمن جهة، هناك واجب إنساني وأخلاقي تجاه شعب تعرض للاضطهاد والعنف، ومن جهة أخرى، هناك تحديات داخلية ضخمة مرتبطة بالاقتصاد، والكثافة السكانية، والموارد المحدودة، والأمن الاجتماعي.

وقد اتبعت بنغلاديش، خلال السنوات الماضية، سياسة مزدوجة في التعامل مع الأزمة. فمن ناحية، واصلت الدفاع عن قضية الروهينغا في المحافل الدولية، وطالبت بضرورة ضمان حقوقهم والضغط

كيف نستقبل اللاجئين؟ بل أيضًا: كيف ندير أزمة لا يبدو أن نهايتها قريبة؟

غير أن المقارنة لا تعني بأي حال وضع التجريبتين في إطار واحد، فلكل أزمة ظروفها الخاصة. لكن القاسم المشترك بين الحالتين هو أن استمرار غياب الحل السياسي يجعل المجتمعات المضيفة تتحمل أعباء أزمة لم تكن هي سببًا فيها.

واليوم، يأمل كثيرون في بنغلاديش أن تتبنى الإدارة الجديدة للبلاد مقاربة أكثر شمولاً في التعامل مع ملف الروهينغيا، تقوم على التوازن بين الاعتبارات الإنسانية والضرورات الواقعية، وعلى مبدأ أن اللاجئين ليس مجرد عبء اقتصادي أو تحدٍّ أمني، بل إنسان اضطر إلى مغادرة وطنه بسبب ظروف لم يكن له دور في صنعها.

فالتعامل مع الروهينغيا باعتبارهم مشكلة أمنية فقط يتجاهل جوهر القضية. هؤلاء في الأساس ضحايا لسياسات الإقصاء والحرمان من الحقوق، وقد أجبروا على ترك أرضهم نتيجة العنف والاضطهاد. لكن، في الوقت نفسه، فإن أي مقاربة جديدة في دكا تبقى محدودة الأثر ما لم يُعالج أصل المشكلة داخل ميانمار، حيث يكمن مفتاح الحل الحقيقي.

العودة ليست مجرد وصول إلى الوطن

كان السؤال الأكثر حضورًا خلال الندوة: هل ما تزال عودة الروهينغيا إلى وطنهم خيارًا واقعيًا، أم أنها تحولت إلى حلم صعب التحقيق؟

لا خلاف على أن غالبية الروهينغيا ترغب في العودة. فالإنسان، مهما طالت سنوات اللجوء، يبقى مرتبطًا بأرضه وذكرياته وهويته. والمخيم، مهما تحسنت ظروفه، لا يمكن أن يكون بديلًا عن الوطن.

لكن الإشكالية الأساسية لا تكمن في مبدأ العودة، بل في طبيعة هذه العودة وشروطها. فمجرد عبور الحدود والعودة إلى الأراضي البورمية لا يعني بالضرورة انتهاء المأساة. فالعودة الحقيقية ليست انتقالًا جغرافيًا فحسب، وإنما هي استعادة للحقوق والأمان والكرامة.



الإشكالية الأساسية لا تكمن في مبدأ عودة اللاجئين، بل في طبيعة هذه العودة وشروطها

على ميانمار من أجل تهيئة الظروف التي تسمح بعودتهم. ومن ناحية أخرى، ارتبطت إدارة الملف داخليًا بالاعتبارات الأمنية والتنظيمية، خصوصًا مع استمرار الأزمة وتراجع حجم المساعدات الدولية مقارنة بحجم الاحتياجات المتزايدة.

ومع مرور الوقت، بدأت تظهر آثار اللجوء الطويل على المجتمعات المحلية المضيفة، ولا سيما في منطقة كوكس بازار التي تحولت إلى واحدة من أكبر تجمعات اللاجئين في العالم. فالأزمة لم تعد قضية إنسانية مؤقتة مرتبطة بالإيواء والغذاء، بل أصبحت ملفًا معقدًا يشمل التعليم، والصحة، وفرص العمل، وحماية البيئة، والأمن المحلي والإقليمي.

وهذا الوضع يذكر إلى حد بعيد بالتحديات التي واجهتها الدول المستضيفة للاجئين السوريين. فمع طول فترة اللجوء، بدأت تظهر مخاوف اقتصادية واجتماعية وأمنية في بعض المجتمعات المضيفة، وأصبح السؤال المطروح ليس فقط:

⦿ أخطر ما يمكن أن يحدث لقضية مثل قضية الروهينغيا هو أن تتحول إلى أزمة منسية ⦿

اللازمة، لا ينبغي أن يؤدي إلى تجاهل الاحتياجات اليومية لمئات الآلاف من البشر الذين يعيشون واقع اللجوء منذ سنوات طويلة.

فالتعليم، والرعاية الصحية، وتوفير فرص العمل والتدريب، وحماية الفئات الأكثر هشاشة، ليست قضايا ثانوية يمكن تأجيلها إلى حين التوصل إلى حل سياسي. فالجيل الجديد من الروهينغيا نشأ في المخيمات، وهناك أطفال لم يعرفوا وطنهم الأصلي إلا من خلال روايات آبائهم وذكرياتهم.

وهنا تكمن إحدى المعضلات الكبرى في أزمات اللجوء الممتدة: فالمجتمع الدولي غالبًا ما يتعامل مع اللجوء باعتباره حالة مؤقتة، بينما يتحول مع مرور الزمن إلى واقع اجتماعي وسياسي معقد يحتاج إلى سياسات طويلة الأمد.

وهذا ما شهدناه أيضًا في حالة اللاجئين السوريين. فقد كان الأمل في البداية أن تكون فترة اللجوء قصيرة، وأن يعود الناس سريعًا إلى مدنها وقراهم، لكن طول أمد الحرب جعل قضايا التعليم والعمل والرعاية الصحية والاندماج في المجتمعات المضيفة جزءًا أساسيًا من حياة ملايين السوريين.

وإذا كانت عدة دول قد تقاسمت عبء استضافة اللاجئين السوريين، رغم اختلاف ظروف كل دولة وسياساتها، فإن وضع بنغلاديش أكثر صعوبة، لأنها تتحمل وحدها تقريبًا مسؤولية استضافة العدد الأكبر من لاجئي الروهينغيا.

ولهذا فإن المساعدات الإنسانية المقدمة لبنغلاديش، على أهميتها، لم تعد كافية. فالأزمة

ولهذا شدد المشاركون في الندوة على أن أي عودة مستدامة يجب أن تقوم على مجموعة من الشروط الأساسية، في مقدمتها الاعتراف بالمواطنة الكاملة للروهينغيا، وضمان حقوقهم القانونية، وإعادة حقوق الملكية، وتأمين الحماية اللازمة لهم، بما يمنع تكرار المأساة التي دفعتهم إلى الفرار أصلاً.

فهؤلاء لم يغادروا وطنهم بحثًا عن حياة أفضل، كما يحدث في بعض حالات الهجرة الاقتصادية، بل فروا من ظروف قسرية هددت وجودهم وهويتهم وحقهم في الحياة الآمنة.

غير أن هذه الشروط لا تزال بعيدة التحقق. فالروهينغيا ما زالوا محرومين من حقوق المواطنة الكاملة، كما أن الوضع في ولاية راخين لا يوفر حتى الآن الضمانات الأمنية والسياسية الضرورية لعودة مستقرة.

بل إن المشهد أصبح أكثر تعقيدًا خلال السنوات الأخيرة مع تصاعد حضور قوى مسلحة متعددة في المنطقة، وتبادل الاتهامات حول الانتهاكات التي تطلق المدنيين، بمن فيهم الروهينغيا، الأمر الذي يجعل أي عملية إعادة جماعية للاجئين محفوفة بمخاطر كبيرة إذا لم ترافقها ضمانات دولية حقيقية

ومن هنا، فإن الحديث عن العودة لا ينبغي أن يتحول إلى شعار سياسي مجرد، بل يجب أن يرتبط بخطة واضحة تضمن أن لا يعود الروهينغيا إلى الظروف نفسها التي أجبرتهم على الرحيل.

بين حلم العودة وضرورة الحياة اليومية

خلال النقاشات التي شهدتها المائدة المستديرة، برز اتجاهان متكاملان في مقاربة أزمة الروهينغيا. فقد شدد فريق من المشاركين على أن الأولوية يجب أن تكون لإعادة اللاجئين إلى وطنهم، لأن استمرار وجودهم في المخيمات لا يمكن أن يمثل حلًا دائمًا، مهما تحسنت ظروف الإقامة أو زادت المساعدات الإنسانية.

في المقابل، أكد آخرون أن التركيز على العودة وحدها، في ظل غياب الظروف السياسية والأمنية

تجاوزت مرحلة الإغاثة الطارئة، وأصبحت تحتاج إلى رؤية دولية طويلة الأمد تشترك فيها المؤسسات الدولية والدول المانحة والمنظمات الإقليمية.

مسؤولية دولية لا يمكن تأجيلها

اتفق المشاركون في الندوة على أن قضية الروهينغيا لا يمكن أن تبقى مسؤولية بنغلاديش وحدها. فالدولة المضيفة قامت بدور إنساني كبير، لكن استمرار الأزمة يتطلب تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته السياسية والأخلاقية.

ويبدأ ذلك، بحسب ما أكد المشاركون، من خلال ممارسة ضغط دبلوماسي أكثر فاعلية على حكومة ميانمار، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وضمان حقوق الروهينغيا الأساسية، وفي مقدمتها حق المواطنة والعيش الآمن في وطنهم.

كما شددوا على ضرورة تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومنظمة التعاون الإسلامي، والدول ذات التأثير الإقليمي والدولي، من أجل بناء مسار سياسي واضح يفضي إلى حل مستدام.

ولا يتعلق الأمر فقط بإعادة اللاجئين، بل بإعادة بناء علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع في ميانمار، تقوم على الاعتراف بالتعددية، واحترام حقوق الأقليات، وإنهاء السياسات التي أدت إلى تهجير الروهينغيا لعقود.

وفي هذا السياق، دعا المشاركون تركيا إلى مواصلة دورها في دعم قضية الروهينغيا على المستويين الإنساني والدبلوماسي، بالنظر إلى حضورها في الملفات الإنسانية الدولية وعلاقاتها مع مختلف الأطراف.

وقد أكد البروفيسور ياسين أقطاي خلال الندوة أن تركيا ستواصل دعم الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة اللاجئين، من خلال البرامج الإنسانية المتعلقة بالغذاء والتعليم والرعاية الصحية وتنمية المهارات، مع التأكيد على ضرورة تحقيق العودة الآمنة والطوعية والكرامة.

المعرفة في مواجهة النسيان

تكمن أهمية هذه الندوة، التي جاءت ضمن فعاليات إطلاق منصة «الأمة»، في أنها لم تكتفِ بإعادة طرح مأساة الروهينغيا من زاوية إنسانية، بل حاولت وضعها ضمن سياق أوسع يتعلق بدور المعرفة والبحث العلمي في فهم الأزمات العالمية واقتراح حلول لها.

فالأزمات الكبرى لا تُحل فقط بالمساعدات، رغم ضرورتها، وإنما تحتاج أيضًا إلى إنتاج معرفة دقيقة حول أسبابها وتداعياتها، وإلى مراكز فكر قادرة على بناء جسور بين الباحثين وصناع القرار والمؤسسات الدولية.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث لقضية مثل قضية الروهينغيا ليس فقط استمرار المعاناة، بل أن تتحول إلى أزمة منسية وسط عالم يعج بالأزمات والحروب.

فالعالم اليوم يواجه ملفات ساخنة عديدة، من النزاعات المسلحة إلى الأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية والتحول التكنولوجية، لكن ذلك لا ينبغي أن يكون مبررًا لتراجع الاهتمام بمأساة شعب كامل ما زال ينتظر العدالة والعودة.

لقد علمتنا تجارب الشعوب المهجرة، من الفلسطينيين إلى السوريين والروهينغيا، أن فقدان الوطن ليس مجرد فقدان مكان جغرافي، بل هو فقدان للهوية والأمان والحق في بناء المستقبل.

ولهذا فإن الحل الحقيقي لأزمة الروهينغيا لا يبدأ من إدارة مخيمات اللجوء فقط، بل من معالجة الأسباب التي صنعت هذا اللجوء، وضمان أن تكون العودة، عندما تتحقق، عودة إلى وطن يحترم الإنسان وحقوقه، لا عودة إلى الظروف نفسها التي أجبرته على الرحيل.

وربما كان السؤال الذي طرحته الندوة: «هل أصبحت العودة حلمًا بعيد المنال؟» لا يحمل جوابًا نهائيًا بعد. لكنه يذكر المجتمع الدولي بأن بعض الأحلام لا تموت، وأن مسؤولية تحقيقها تقع على عاتق من يملكون القدرة على تحويل العدالة من شعار إلى واقع.



كأس العالم 2026...

عندما يفادر المستطيل الأخضر حدود الرياضة



محمد أبو عجور
ناشر ومفكر إسلامي

■ ما زلنا نسمع الشعار الشهير بأن الرياضة يجب أن تبقى بعيدة عن السياسة، وأن كرة القدم هي «لعبة الشعوب» التي تجمع ما تفرقه المصالح والصراعات. لكن يبدو أن بطولة كأس العالم 2026 تؤكد العكس؛ إذ تحولت إلى مساحة تتقاطع فيها السياسة والدبلوماسية والإعلام والاقتصاد والثقافة، حتى غدا الحديث عن نتائج المباريات أقل حضورًا من النقاش حول الرسائل التي تحملها البطولة، والجهات التي تسعى إلى توظيفها لخدمة مشاريعها المختلفة.



لاعبو الأرجنتين يرفعون لافتة «جزر فوكلاند أرجنتينية» بعد فوزهم على إنجلترا في مباراة نصف نهائي بطولة كأس العالم لكرة القدم 2026، الولايات المتحدة.

الأمريكي دونالد ترامب. وقد فتح هذا الحدث باباً واسعاً للنقاش حول استقلالية المؤسسات الرياضية، ومدى قدرتها على اتخاذ قراراتها بمعزل عن الضغوط السياسية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بدول تمتلك نفوذاً دولياً واسعاً. فالرياضة التي يفترض أن تحكمها اللوائح والقوانين تجد نفسها أحياناً أمام اعتبارات القوة والمكانة السياسية، الأمر الذي يهدد مبدأ تكافؤ الفرص الذي تقوم عليه المنافسة الرياضية.

القضية الفلسطينية لم تغب عن مشهد البطولة. فقد لقيت مواقف متضامنة مع الفلسطينيين صدقاً واسعاً، كان من أبرزها رفع مدرب المنتخب المصري حسام حسن العلم الفلسطيني ودعوته في مؤتمر صحفي إلى إنهاء معاناة الفلسطينيين ورفض العنصرية. ولم يكن هذا الموقف حدثاً معزولاً، بل جاء في سياق تحول أوسع تشهده الساحات الرياضية والثقافية والإعلامية، حيث أصبحت فلسطين

💡 أصبح كأس العالم مرآة للنظام الدولي بكل تناقضاته

ولعل بيت الشاعر هشام الجخ يلخص هذه المفارقة بأبلغ صورة:
أَتَجْمَعُنَا يَدُ اللَّهِ.. وَتُبْعِدُنَا يَدُ الْفِيْفَا !
ففي عالم يفترض أن تكون فيه كرة القدم لغةً إنسانية مشتركة، أصبحت المؤسسات الرياضية نفسها جزءاً من صراعات تتجاوز حدود الملاعب، وأضحت قراراتها محل تساؤل كلما اقتربت من دوائر النفوذ السياسي.

ومن أبرز القضايا التي أثارت الجدل خلال البطولة ما أثير حول تعليق العقوبة المفروضة على أحد لاعبي المنتخب الأمريكي، بعد تدخل فاضح من الرئيس

حاضرة بقوة في النقاشات العامة، بعد أن تغيرت نظرة قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي إلى طبيعة الصراع.

لقد أحدثت أحداث السابع من أكتوبر وما تلاها تحولاً عميقاً في الخطاب الدولي، فلم يعد الحديث عن فلسطين حكراً على الدوائر السياسية أو المنظمات الحقوقية، بل امتد إلى الجامعات والفعاليات الثقافية وحتى الملاعب الرياضية. وهذا يؤكد أن البطولات الكبرى ليست بمنأى عن القضايا الإنسانية والسياسية، بل هي منابر تعكس المزاج العالمي وتمنح الشعوب فرصة لإيصال رسائلها إلى جمهور يتجاوز المليارات.

من زاوية أخرى، أصبح البعد الاقتصادي عنصراً رئيسياً في تشكيل صورة البطولة. فشرركات الرعاية العملاقة وشبكات البث والعقود التجارية واستثمارات العلامات التجارية في اللاعبين والمنتخبات، كلها عوامل تمنح بعض الأطراف قدرة أكبر على صناعة النجوم والتأثير في المشهد الإعلامي وتحويل النجاح الرياضي إلى مشروع اقتصادي وسياسي متكامل. ولم تعد كرة القدم مجرد منافسة بين أحد عشر لاعباً وآخرين، بل أصبحت صناعة عالمية تتداخل فيها مصالح الشركات متعددة الجنسيات مع استراتيجيات الدول الساعية إلى تعزيز نفوذها عبر ما يعرف بالقوة الناعمة.

ولهذا، يمكن القول إن كأس العالم ساحة تنافس فيها ثلاثة مشاريع كبرى. الأول يوظف الرياضة لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والإعلامي، مستفيداً من إمكانات هائلة في التسويق والرعاية وصناعة الصورة. والثاني يرى في الرياضة مساحة للدفاع عن العدالة وحقوق الشعوب والقضايا الإنسانية، ويعتبر الملاعب منبراً يمكن أن يصل صوته إلى العالم بأسره. أما المشروع الثالث، فيسعى إلى جعل البطولات الرياضية وسيلة لنشر تصورات ثقافية وأخلاقية يراها جزءاً من منظومة العولمة الحديثة، وهو ما يثير جدلاً متزايداً حول حدود دور المؤسسات الرياضية.

🏆 القضية الفلسطينية لم تغب عن مشهد بطولة كأس العالم 🏆

في ظل هذا الواقع، يبدو أن التسييس المتزايد للرياضة لن يتراجع في المستقبل القريب، بل قد يصبح سمة ثابتة للبطولات الكبرى. فكلما ازدادت أهمية كأس العالم بوصفها الحدث الرياضي الأكثر مشاهدة على مستوى العالم، ازدادت رغبة الدول والقوى المختلفة في استثمارها لإيصال رسائلها السياسية والثقافية والإعلامية. ومن المرجح أن تتعرض الاتحادات الرياضية لضغوط أكبر للحفاظ على استقلاليتها، في وقت تتزايد فيه مطالب الجماهير بأن تكون الرياضة صوتاً للعدالة والمساواة، لا أداة لترجيح كفة الأقوياء أو تهميش الشعوب الأقل نفوذاً.

التحدي الحقيقي لا يكمن في ظهور المواقف السياسية داخل الملاعب، فذلك أصبح أمراً شبه مألوف، وإنما في قدرة المؤسسات الرياضية على تطبيق معايير موحدة على الجميع، بعيداً عن الانتقائية أو ازدواجية المعايير. فحين يشعر الجمهور بأن القوانين تُطبّق على طرف دون آخر، أو أن بعض الأصوات يُسمح لها بالظهور بينما تُمنع أصوات أخرى، فإن الثقة في حياد الرياضة تتآكل تدريجياً، وتتحول البطولات إلى امتداد للصراعات الدولية بدل أن تكون مساحة لتجاوزها.

في النهاية، لم يعد كأس العالم مجرد بطولة لتحديد أفضل منتخب في العالم، بل أصبح مرآة للنظام الدولي بكل تناقضاته. فهي تعكس صراع القوى الكبرى، وتبرز التحولات في الرأي العام، وتكشف أثر الاقتصاد والإعلام في صناعة الأحداث، وتفتح نقاشاً واسعاً.



من عبد الرحمن بن عوف إلى غالوب

مطالعة نقدية لاستطلاعات الرأي العام وتوظيفها السياسي

بيوتات المدينة، وسأل وجهاء الرجال والنساء وحتى الصبية ليستمزج رأيهم، ولما وجد أن قلوب الناس أميل لعثمان أتم له الأمر بالخلافة، وربما كانت هذه الواقعة أقدم استطلاع رأي عرفناه في التاريخ. يرى والتر ليبمان 1889-1974 (أحد أبرز الصحفيين والمفكرين، والمنظرين السياسيين في التاريخ الأمريكي الحديث. امتدت مسيرته المهنية لأكثر من ستين عاماً، ومن أوائل من نظروا لمفهوم الرأي العام في القرن العشرين) أن الإنسان لا يتفاعل مع الواقع كما هو، بل مع «الصور التي في رأسه» عن هذا الواقع، وهي مقولة تحمل في طياتها إشكالية معرفية عميقة ظلت تتردد أصداؤها في كل محاولة لاحقة لقياس الرأي العام وتوظيفه، ذلك أن الاستطلاع، في جوهره، ليس مجرد أداة حيادية لالتقاط صورة عن وجدان الناس ومواقفهم، بل هو في الوقت ذاته فعل يتدخل في تشكيل تلك الصورة ويعيد إنتاجها ويمنحها شرعية رمزية قد لا تستحقها، وهذا بالضبط ما يجعل



محمد برو

باحث سوري ومدير مركز صدى
لاستطلاع الرأي. سوريا



■ يذكر ابن جرير الطبري في تاريخ الرسل والملوك، كما يذكر الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية، أنه قبيل وفاة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب قلد أمر إدارة اختيار الخليفة بعده لعبد الرحمن بن عوف الذي سידير عملية الاختيار بين ستة مرشحين هم (عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله) فكان من أمر عبد الرحمن بن عوف أن تنازل عن حقه في الترشح واحتفظ بإدارة عملية الاختيار كمرجح، ثم طاف طيلة ثلاثة أيام بلياليها بأهم

١١ أقدم استطلاع رأي عرفناه في التاريخ في عهد عمر بن الخطاب

ألف لاندون، بينما جاء استطلاع غالوب، الذي اعتمد عينة أصغر بكثير لكنها مبنية على أسس إحصائية علمية لضبط التمثيل الديموغرافي والجغرافي، متنبئاً بفوز فرانكلين روزفلت، وهو ما حدث بالفعل، تلك الواقعة كانت بمثابة اللحظة الفارقة التي أسست لمفهوم العينة العلمية المضبوطة في مقابل الحشد الكمي غير المنهجي، ومنذ ذلك التاريخ بدأت مهارات وتقنيات استطلاعات الرأي تتطور تدريجياً من أداة صحفية مساعدة إلى حقل معرفي مستقل له مناهجه ومؤسساته المتخصصة، وصولاً إلى الاستطلاعات الرقمية المعاصرة التي تعتمد تقنيات المراقبة الإلكترونية كما تعتمد مؤخراً على قدرات الذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات الضخمة وتحليل الاتجاهات، وتوقع السلوك الانتخابي والاجتماعي.

من الصعوبة بمكان محاولة فهم دور استطلاعات الرأي في صناعة أوراق السياسات دون العودة إلى جذور نظرية مفهوم «الرأي العام» ذاته، الذي تناوله أليكسيس دو توكفيل (-1805 1859) بوصفه القوة الناعمة التي تضبط سلوك الأفراد في المجتمعات الديمقراطية أكثر مما تضبطه القوانين المكتوبة، تالياً وعبر بلورة المفاهيم الملاصقة طوّر يورغن هابرماس (-1929 2026) لاحقاً مفهوم «المجال العام» ليصف الفضاء التداولي الذي يتشكل فيه الرأي العام عبر الحوارات الحرة والعقلانية في الأوساط الثقافية والاجتماعية بين المواطنين، بمعزل عن سلطة الدولة وسطوة القوى المؤثرة في الفضاء الاجتماعي، بحيث يغدو المجال العام الإطار الذي تستند إليه معظم المحاولات الأكاديمية في فهم كيف تتحول الآراء الفردية المتناثرة إلى اتجاه عام قابل للقياس وللتوظيف السياسي.

نتنقل نتائج الاستطلاعات إلى أوراق السياسات، عبر سلسلة من الوسائط المؤسسية، بدءاً من مراكز

من دراسة استطلاعات الرأي مسألة لا تخص علماء الإحصاء والاجتماع وحدهم، بل تخص كل من يعني بصناعة السياسات العامة وبالبيئة الاجتماعية التي تتشكل فيها هذه السياسات وتتصارع حولها المصالح والأيديولوجيات والمشروعات التنافسية.

منذ أن غدت استطلاعات الرأي جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي والإعلامي المعاصر، صار من العسير الفصل بين وظيفتها المعرفية ووظيفتها الأدائية، فالأولى تمنح صانع القرار والباحث والمواطن معاً أداة لفهم اتجاهات المجتمع وألوياته وهواجسه، والثانية توظفها الأطراف السياسية والاقتصادية والإعلامية لصناعة الإجماع وما يضارعه أو لتزييفه، ولترسيخ خطاب بعينه أو لتقويض خطاب منافس، وهذا التوتر بين الوظيفتين المعرفية والأدائية هو ما نسعى إلى تفكيكه وفهم حيثياته التفريقية. ويمكننا تحري ذلك عبر تتبع النشأة التاريخية لهذه الآلية، ومدى علاقتها بصناعة أوراق السياسات، وتبيان محاسنها ومآخذها، وكشف طرق الغش والمراوغة التي يعتمد عليها معظم الفاعلين السياسيين في توظيفها لخدمة أجندات بعينها.

لم يكن الاهتمام باستطلاع آراء الناس وليد اللحظة الراهنة، بل يعود بجذوره إلى الصحافة الأمريكية في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، حين بدأت بعض الصحف تجري ما عرف بـ «استطلاعات القش» حيث يعود أصل هذا التعبير المجازي في الثقافة السياسية والإعلامية الغربية إلى الفكرة التقليدية المتمثلة في «رفع قشة في الهواء لمعرفة اتجاه هبوب الرياح». فالقشة خفيفة للغاية، ولن تغير مسار الرياح، لكنها تكفي لإرشاد المراقب إلى الوجهة التي تتجه نحوها العاصفة» وهي محاولات بدائية لقياس ميول الناخبين عبر توزيع استمارات على القراء أو المارة في الشوارع، دون أي اعتبار علمي لتمثيل العينة أو لضبط التحيز، وقد ظلت هذه المحاولات أسيرة طابعها الفلكلوري والدعائي أكثر منها أداة معرفية رصينة، إلى أن جاءت اللحظة التأسيسية الحقيقية لعلم استطلاعات الرأي مع جورج غالوب في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي.

في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1936، أجرت مجلة «ليتيراري دايجست» استطلاعاً ضخماً شمل الملايين من القراء، وتنبأت بفوز المرشح الجمهوري

«الاستطلاع الموجّه» أسلوب بعيد كل البعد عن الرغبة في قياس رأي حقيقي

الأبحاث والدراسات التي تعيد تحليل البيانات الأولية وتصوغها في توصيات قابلة للتطبيق، مروراً بالإعلام الذي يضخم بعض النتائج ويهمش بعضها الآخر بحسب أجندته التحريرية، وصولاً إلى دوائر صنع القرار التشريعي والتنفيذي التي تستشهد بتلك النتائج بوصفها مؤشراً على «اتجاهات الشارع» لتبرير قرارات اتخذت أصلاً لاعتبارات أخرى، أو لصياغة سياسة جديدة تقدم على أنها استجابة فعلية لتحول حقيقي في المزاج الشعبي، وهذا التداخل بين التوظيف التبريري والتوظيف التشخيصي هو ما يجعل من الصعب في معظم الأحوال التمييز بين استطلاع يجري ليفهم، وآخر يصنع ليستخدم.

تؤدي استطلاعات الرأي، حين تُجرى بمنهجية رصينة وبنزاهة بحثية حقيقية، وظائف لا يستهان بها في الأوساط الاجتماعية والسياسية معاً، فهي أولاً تمنح المواطن العادي المقصى عن قنوات التأثير المباشر في القرار، والمهمّش صوته بين موعد انتخابي وآخر، والمغيّب رأيه عن دوائر الحكم الفعلية، فرصة لأن يُسمع صوته ولو بشكل غير مباشر عبر رقم إحصائي يضاف إلى سواه، وثانياً تشكل أداة تشخيصية واقعية للمشرّع والباحث الاجتماعي على حد سواء، إذ تكشف الفجوة التي كثيراً ما تتسع بين الخطاب الرسمي المعلن وبين المزاج الشعبي الفعلي غير المصرّح به، وثالثاً تساهم في كشف تحولات سلم الأولويات المجتمعية عبر الزمن، وهو ما يتيح لصانع السياسة أن يستبق الأزمات بدل أن يكتفي برد الفعل عليها بعد استفحالها.

غير أن هذه الوظائف الإيجابية والتي تكتسي لبوس التحري الديمقراطي لتلمس نبض الشارع والاستجابة له، لا تعفي استطلاعات الرأي من مأخذ منهجية ينبغي للباحث الرصين أن يظل واعياً لها في كل قراءة لنتائجها، فأولى هذه المأخذ تتعلق بإشكاليات العينة وتمثيلها الإحصائي، إذ إن أي توجيه أو خلل في اختيار

العينة من حيث الحجم أو التوزيع الجغرافي أو الطبقي أو العمري يجعل النتائج مضللة مهما بدت دقيقة الأرقام، وثانيها هامش الخطأ الإحصائي الذي كثيراً ما يُتجاهل عند عرض النتائج إعلامياً حين تقدم فروق ضئيلة بين خيارين بمبالغة توشي بأنها فارق حاسم، وثالثها ما يعرف بأثر الصياغة، حيث تُغيّر إعادة صياغة ذات السؤال، دون تغيير في جوهره، النتيجة تغييراً جذرياً، ورابعها تحيز «الرغبة الاجتماعية» الذي يدفع المستجيب، لا سيما في المجتمعات ذات الحساسية السياسية والأمنية العالية، إلى الإجابة بما يظن أنه مقبول اجتماعياً أو آمناً سياسياً لا بما يعتقد فعله، وهذا التحيز الأخير يصبح أشد وطأة وأكثر تشويهاً للنتائج في بيئات الاستبداد وما بعد الصراع، حيث لا يزال الخوف المتوارث من المراقبة والمحاسبة والانتقام يشكل حاجزاً نفسياً حقيقياً بين المستجيب وبين التعبير الصادق عن رأيه.

تتفنن بعض الاتجاهات السياسية في توظيف استطلاعات الرأي لصناعة حقيقة اجتماعية معينة وتوظيفها بعيداً عن العمل النزهي في قياسها كما هي عليه في الواقع، وذلك عبر مجموعة من الحيل المنهجية والدعائية التي بات كشفها ضرورة أخلاقية ومعرفية لكل باحث ومواطن على حد سواء، فعلى سبيل المثال هناك ما يعرف بـ«الاستطلاع الموجّه» وهو أسلوب بعيد كل البعد عن الرغبة في قياس رأي حقيقي، بل يهدف إلى زرع انطباع سلبي عن خصم سياسي، عبر تعمد صياغة أسئلة إيحائية تحت غطاء الاستطلاع، ومن ذلك «الانتقائية» المتمثلة في اختيار العينة الجغرافية أو الاجتماعية بحيث تُستبعد فئات بعينها خشية أن تخالف النتيجة المرغوبة، كذلك «التوقيت المدروس» لنشر نتيجة استطلاع بعينه بغرض صناعة ما يعرف بـ«أثر القطيع» حيث يميل الناخب المتردد إلى الانحياز لما يظن أنه الرأي الغالب، كما يعتبر تمويل جهات ذات مصلحة مباشرة لاستطلاعات شكلاً من أشكال تضارب المصالح ومؤشراً واضحاً على الرغبة في حرف النتائج مسبقاً، في الوقت الذي تُقدّم للجمهور بوصفها مستقلة ومحيدة دون أي إفصاح عن مصدر التمويل الحقيقي، ناهيك عن التلاعب بصياغة الأسئلة وترتيبها داخل الاستمارة نفسها، عبر ما يعرف بـ«الأسئلة المحمّلة» التي تدس افتراضاً مسبقاً داخل بنية



استطلاعات الرأي العام أداة معرفية لا غنى عنها لأي مجتمع يسعى إلى فهم ذاته

الكامل عن منهجية أي استطلاع يُنشر (حجم العينة، طريقة الاختيار، هامش الخطأ، الجهة الممولة)، وبإخضاع الاستطلاعات في السياقات الانتقالية والهشة لمعايير حماية خاصة للمستجيبين، وتطوير ثقافة إعلامية وسياسية قادرة على قراءة الأرقام بعقل ناقد لا بانهار ساذج، فذلك وحده الكفيل بأن يبقى الاستطلاع أداة لخدمة الحقيقة لا أداة لتزييفها. خلاصة القول: أن استطلاعات الرأي العام تظل، رغم كل ما يعترضها من مأخذ منهجية ومن محاولات توظيف مسيِّس ومراوغ، أداة معرفية لا غنى عنها لأي مجتمع يسعى إلى فهم ذاته وإلى تصويب مسار سياساته العامة، بشرط أن تُجرى بنزاهة مهنية صارمة، وأن تُقرأ نتائجها بوعي نقدي يمتلك القدرة على التمييز بين الرقم وما وراءه، وبين العينة وما تمثله فعلاً، وبين السؤال البريء والسؤال المفخخ. ومما يدفع مؤسسات استطلاع الرأي لتحري الدقة وعدم المجازفة في تزييف النتائج وجود مؤسسات منافسة من شأنها أن تقدم قراءات مغايرة وتجعل تلك النتائج محل ارتياب وتفقد فاعليتها المتوخاة.

السؤال بحيث يصعب على المستجيب التمييز بين السؤال الحيادي والمنحاز أصلاً.

هذه الحيل مجتمعة، على تفاوت خطورتها، تشترك في أنها تحوّل الاستطلاع من أداة كشف إلى أداة تعمية، ومن وسيلة لفهم الوجدان الجمعي إلى وسيلة لهندسته وإعادة تشكيله وفق أجندة مسبقة، وهي بذلك تسيء إلى مصداقية الاستطلاع بوصفه أداة بحثية فحسب، كما تسيء أيضاً إلى المواطن المستجيب ذاته حين تحوّل من فاعل يُستشار إلى موضوع تُصنع مواقفه.

تكتسب استطلاعات الرأي في سياقات التحول السياسي وما بعد الصراع أهمية وتحديات مضاعفة في آن واحد، ذلك أن المجتمعات الخارجة من عقود الاستبداد والقمع، كما هو حال سوريا اليوم، تحمل في وجدانها الجمعي إرثاً ثقيلاً من الخوف المتراكم والصمت المفروض وانعدام الثقة بأي جهة تسأل عن الرأي، سواء أكانت رسمية أم أهلية أم بحثية، وهذا الإرث يجعل من قياس الرأي العام في مثل هذه البيئات مهمة أشد تعقيداً بكثير من قياسه في مجتمعات مستقرة تتوفر فيها ثقافة الشفافية وتقاليد راسخة في حرية التعبير، فالمستجيب السوري، المثقل بذاكرة المعتقلات والمدهامات والتغيب القسري، لا يجيب دوماً بما يعتقد، بل غالباً بما يظنه أكثر أماناً له ولأسرته، وهذا ما يفرض على أي جهة بحثية جادة، أن تطور أدوات منهجية خاصة تراعي هذا السياق الحساس، من ضمان أعمق للسرية إلى صياغة أكثر حذراً للأسئلة، إلى قراءة أكثر تأنيلاً للنتائج بعيداً عن أي استسهال في تعميمها ومع ذلك، فإن هذه الصعوبة عينها هي ما يمنح استطلاعات الرأي في المرحلة الانتقالية قيمتها المضاعفة، إذ تصبح، حين تُجرى بنزاهة ومسؤولية، أحد السبل النادرة لإسماع صوت المواطن المحروم والمهمّش عن دوائر صياغة الدستور الجديد وقوانين العدالة الانتقالية وهياكل الحكم المقبلة، وتصبح بذلك أداة لا غنى عنها لأي مشروع جاد لإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة الوليدة، شريطة أن تبقى بمنأى عن التوظيف الفئوي والمناطقي والإيديولوجي الذي كثيراً ما يهدد نزاهة هذه الأدوات في مراحل التحول الحرجة.

ومما تجدر العناية به بشكل صارم ضرورة الإفصاح



Email: info@al-ummah.org

Website: www.al-ummah.org